

صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال

تهيئة أسواق المراحل المبكرة والأقل وصولاً إلى التمويل للاستثمار



عضو

خفض مخاطر الاستثمار في أسواق المراحل المبكرة

نحن نعمل حيثما لا يصل التمويل التقليدي: في أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة، حيث تكون عوائق الاستثمار العام والخاص في أقصاها، والحاجة إلى التمويل أكثر إلحاحًا.

يستخدم الصندوق حزمة من الأدوات التحفيزية، بما يشمل الضمانات الممولة بالمنح، والقروض الميسرة، والمدفوعات القائمة على الأداء، من أجل توفير رأس المال المحلي وجذب الاستثمارات الخاصة. لكن دورنا يتجاوز مجرد إتمام الصفقات المالية. فنحن نحفز تنمية الأسواق المحلية، ونعزز نظم إدارة المالية العامة، ونبني المنظومات المالية التي تتيح ضخ استثمارات مستدامة طويلة الأجل تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

بهذه الطريقة، نعزز أثر منظومة الأمم المتحدة وشركائنا المتعددين الأطراف، ليس عن طريق تكرار جهودهم، بل عبر تمهيد الطريق للآخرين لتوسيع نطاق أعمالهم.

تأسس صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (الصندوق) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966. وقد أنشئ الصندوق لغرض وحيد - وهو دفع عجلة التنمية في المناطق الأكثر احتياجًا - وتحديدًا في الأسواق العالمية التي تعاني من نقص حاد في التمويل الإنمائي.

وبصفته كيانًا تابعًا للأمم المتحدة يتمتع الصندوق بتفويض مالي استثماري ويشغل مكانة متميزة في النظام البيئي للتمويل الإنمائي. نحن منظمة تمويل إنمائي غير خاضعة للتصنيف الائتماني كخيار استراتيجي، مما يمكننا من العمل في البيئات عالية المخاطر يتجنبها الآخرون. وهذا يمنحنا المرونة اللازمة لامتصاص مخاطر أكبر مقارنة ببنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs)، بينما نعمل كشريك لخفض المخاطر خارج الميزانية العمومية للحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي الكبرى (DFIs).



تهيئة أسواق المراحل المبكرة والأقل وصولاً إلى التمويل للاستثمار

حقوق النشر © لعام 2026 محفوظة لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) كافة الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم.
ينبغي إرسال جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما يشمل الحقوق الفرعية إلى العنوان:
info@uncdf.org

304 E 45th Street,
New York, United States

كلمة افتتاحية للأمين التنفيذي

يفترض هيكل التمويل الإنمائي العالمي وجود الشروط الأساسية لجذب رأس المال الخاص، أو يفترض إمكانية إنشائها بسرعة من خلال بناء القدرات المؤسسية.

وهذا يثير سؤالاً مهماً: ماذا يحدث في الأسواق التي لا ينطبق عليها هذا الافتراض؟ وفي البيئات التي تكون سمات مخاطرها مرتفعة جداً، وأسواقها ضحلة جداً، ونظمها البيئية المالية هشة جداً لاستيعاب رأس المال على نطاق واسع، حتى وإن كان رأس مال ميسر؟ وفي البلدان ذات التصنيفات الائتمانية الأقل من الدرجة C، حيثما تظل الاستثمارات نادرة؟ وفقاً للتطليلات الواردة من شبكة **Convergence** للتمويل المختلط (**Convergence Blended Finance**)، لا يتم استثمار سوى 4% من الأصول المالية العالمية في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل.

تقديم التمويل للأسواق الجديدة (أو المجتمعات المحرومة)

هذه هي المرحلة التي يلعب فيها صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الذي تأسس بتفويض الدول الأعضاء عام 1966، دورًا تحفيزيًا وتكميليًا، في إطار السياق الحالي للنقاشات المثارة بشأن تمويل التنمية، يعيد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال هيكله دوره ليتماشى بشكل بجدية أكبر مع تفويضه الأصلي، من خلال تقديم التمويل للأسواق الجديدة (أو المجتمعات المحرومة) في حين تقوم مؤسسات التمويل الإنمائي المنظمة وذات التصنيف الائتماني بتعزيز الهيكل المالي الرئيسي.

يملك صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال قدرات فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة لاستخدام مجموعة من الأدوات المالية، بما يشمل الضمانات

والقروض (المقدمة لكل من القطاعين الخاص والعام دون فوائد أو بفوائد منخفضة) والمنح. تقتزن هذه الأدوات بحلول الهيكلية المالية التي تعزز أنظمة الإدارة المالية العامة دون السيادية، وتدعم تنمية أسواق رأس مال القطاع الخاص. بفضل مجموعة الأدوات هذه، يتحول صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال من كونه وكالة تقدم مساعدات تقنية بشكل أساسي إلى وكالة تقوم بتخفيف مخاطر رأس المال للاستثمارات في مراحله المبكرة في الأنظمة الاقتصادية العالمية الأكثر ضعفًا: أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة التي غالبًا لا يصل إليها تدفقات رأس المال العالمية.

هذه أسواق معترف بها لإمكاناتها، ولكن القروض الميسرة المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي التقليدية عادةً لا تصل إليها إلا بعد اكتمال نمو البيئة التمكينية. يتمثل نهج صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في التدخل في مرحلة مبكرة، وتهيئة المنظومات للوصول إلى مرحلة القابلية للتمويل الميسر. ومن خلال استخدام رأس المال التحفيزي الميسر الذي يتحمل مخاطر الخسائر الأولى، يقلل الصندوق المخاطر ويجذب الاستثمارات اللاحقة، سواء كانت في صورة قروض أو منح أو ضمانات.

تمويل "الحلقة الوسطى المفقودة"

غالبًا ما تكون أنواع الأدوات المستخدمة متواضعة الحجم، وعادةً تتراوح بين 0.5 و7 ملايين دولار لكل معاملة، ولكنها مصممة لإحداث تأثير كبير على نحو متفاوت. لا ينصب التركيز على حجم الأدوات بدافع الحجم في حد ذاته، ولكن بهدف التركيز على دقة التوزيع، بحيث تثبت قابلية تطبيقها في الأسواق التي تعطلت بها الأدوات الأخرى أو غادرتها. هذا هو

رأس المال الذي يسد الفجوة، فهو أكبر مما تقدمه مؤسسات التمويل البالغ الصغر عادةً، ولكنه أدنى من الحد الأدنى البالغ 20 مليون دولار المطلوب من قبل أغلب المؤسسات المالية المنظمة. في الحقيقة، يركز صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على تمويل "الحلقة الوسطى المفقودة".

ويجب مراعاة تحديات جمع رأس المال الخاص. يغفل الكثير من النقاشات العالمية المثارة حول سرديّة تحول "المليارات إلى تريليونات" العراقيل المهمة التي تعوق الدخول إلى الأسواق. يعمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على معالجة تلك العراقيل، ليس عن طريق التمويل فحسب، بل أيضًا عن طريق التعاون مع الحكومات المحلية والبلديات وشركات التقنيات المالية والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تصميم النماذج الأولية المالية والهيكلية الشاملة وتخفيف مخاطرها.

يلعب صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال دورًا حيويًا في مراحل ما قبل الاستثمار والتمويل المصرفي.

عندما تدعم المؤسسات المالية القائمة سياسات الطاقة والشبكات الوطنية، يدعم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال وشركاؤه التابعون للأمم المتحدة، بما يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المبدعين خارج الشبكة الوطنية في المجتمعات المحرومة من خلال تجربة نماذج دفع قابلة للتطوير. وعندما يقوم الممولون التقليديون بتمويل الممرات اللوجستية الكبرى، يتيح صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال منصات سلاسل الإمداد التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تربط المنتجين الريفيين بتلك الممرات. وفي حين أن المؤسسات الأخرى تشارك الحكومات السيادية في إتاحة الأسهم الخاصة، يتعاون صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال مع حكومات المدن والمصارف المحلية لبناء جسور الثقة وتسهيل المعاملات المحلية.

يتميز صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بتفرد، فهو لا يكرر أعمال المؤسسات الأخرى وإنما يتعمق في جذور التنمية. ويبني الروابط. ويمهد الطريق.

التحول من عدم قابلية التمويل إلى قابلية الاستثمار

يتطلب هيكل التمويل الإنمائي العالمي معرفة كل من حجم التمويل ومدى تتابعه. يوفر صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال مدى التتابع الأساسي، من خلال تمهيد الطريق في الأسواق المهمة ومساعدة المستثمرين من أجل "الموافقة"، في النهاية، على الأماكن التي لولا الصندوق لثم تجاهلها.

وفي هذا الدور، لا يُعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال منافسًا للمؤسسات المالية التقليدية، وإنما هو بمثابة أحد فرقها التحضيرية الذي يعمل على تخفيف المخاطر، وهو غير مدرج في ميزانيتها العمومية.

يمكن للصندوق وبرنامج **UNDP** وغيرهما من أعضاء منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب بنك التنمية متعدد الأطراف وهيكل مؤسسة التمويل الإنمائي أن يتعاونوا معًا لإنشاء نظام تمويل إنمائي شامل حقًا. ذلك النظام الذي يبدأ بتحمل المخاطر الأولية بكل شجاعة في الأسواق التي تعاني، ويختتم عمله بتقديم استثمارات واسعة النطاق تخلق فرص عمل ونموًا مستقرًا ومستدامًا.

في عالم لا يتدفق فيه رأس المال الخاص إلا حيث توجد الثقة، يساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في خلق تلك الثقة في مشروع تلو الآخر ومجتمع تلو الآخر.

لأن بناء المستقبل يستلزم وجود من يمهد له الطريق.



Pradeep Kurukulasuriya
الأمين التنفيذي للصندوق

إعادة صياغة هيكلية التمويل الإنمائي

رأس المال لا يتدفق إلى حيث تشتد الحاجة إليه

2.5-4 تريليون دولار

فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة
للبلدان النامية (سنويًا حتى عام 2030).

لا تتدفق رؤوس الأموال
إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

246-285 مليار دولار

فجوة التمويل لأقل البلدان نموًا (LDCs)
(سنويًا حتى عام 2030)*.

4-5%

من استثمارات التمويل
المختلط العالمية تصل
إلى البلدان المنخفضة
والمتوسطة الدخل
(باستثناء الصين).



1%

من التمويل الخاص
لأهداف التنمية
المستدامة (SDG)
 واحتياجات الاستثمار
المناخي تم جمعه
عن طريق المساعدة
الإنمائية الرسمية.



55%

من أقل البلدان نموًا معرضة
لمخاطر معاناة أعباء الديون.

27%

من الشباب في أقل البلدان نموًا
عاطلون وغير ملتحقين بالتعليم.

14%

من سكان العالم (أو 1.15 مليار نسمة)
يعيشون في أقل البلدان نموًا.

24

من سكان العالم (أو 1.15 مليار نسمة)
يعيشون في أقل البلدان نموًا.

*تقديرات صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي

جدول المحتويات

05 إعادة النظر في هيكل التمويل الإنمائي

06 لماذا لا يتدفق رأس المال الخاص إلى المجتمعات المحرومة؟

07 اختلال توزيع التمويل

08 فجوة الاستثمار

بناء الأسواق التي يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف
ومؤسسات تمويل التنمية توسيع نطاقها

10

قصة أثر

12

مرفق الاستثمار في التحول في مجال البلاستيك

تحت المجهر: ما التمويل المختلط وكيف يعمل؟

16

قصة أثر

17

التمويل المختلط يتيح تمويل التخزين البارد في كينيا

ما بعد التصنيفات الائتمانية: كيف يمكن للتمويل المختلط حشد
التمويل المحلي الأفريقي لخدمة التنمية في أفريقيا؟

18

قصة أثر

21

بناء منظومة لرأس المال الخاص في نيجيريا

دراسة حالة

22

سند تانغا الأخضر: حشد رأس المال لتوفير المياه في تنزانيا

تمهيد الطريق أمام التمويل التجاري

26

قصة أثر

28

تحفيز إنشاء أول صندوق للطاقة المتجددة في زمبابوي

تعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة

29

قصة أثر

30

مليون دولار للشركات ذات الأثر الإيجابي على الشعوب المرجانية
في بابوا غينيا الجديدة

32 كيف نحشد التمويل؟

33 الإطار الاستراتيجي 2026-2029

34 تعرّفوا إلى شركائنا

36 تعرّفوا إلى فريق قيادة صندوق الأمم

المتحدة لتنمية رأس المال

انقر على كل بند للانتقال مباشرة
إلى القسم ذي الصلة.

الخلل في تخصيص الموارد: غياب التمويل الإنمائي عن الأسواق الأكثر احتياجًا

لماذا لا يتدفق رأس المال الخاص إلى المجتمعات المحرومة؟

على الرغم من الحاجة الماسة للاستثمار، يظل رأس المال الخاص غائبًا إلى حد كبير عن الأسواق في مراحلها المبكرة والأقل وصولاً إلى التمويل، وذلك نتيجة للعديد من التحديات المتداخلة، من أبرزها:

- على الرغم من قيمة السوق المالية العالمية البالغة 482 تريليون دولار، فإن 4% فقط من الأصول المالية توجد في البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.
- يرى أغلب المستثمرين البلدان ذات التصنيف "B" أو "CCC" على أنها تتجاوز حدود المخاطر الائتمانية والتنظيمية.
- لقد بلغ متوسط صافي التمويل المختلط أقل من 100 مليار دولار سنويًا، أي 2% من الاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة (SDG) فقط.
- ضمانات تحفيزية غير كافية قائمة على المنح لتخفيف المخاطر وجذب الاستثمارات الخاصة.
- التصورات العالية المخاطر والأقساط المرتبطة بالاستثمارات في الأسواق المبتدئة.
- المسارات الاستثمارية غير المتطورة، ولا سيما المرتبطة بمبادرات المراحل الأولى والمبادرات الأصغر نطاقًا.

من دون تدخلات موجهة لمعالجة هذه القيود، سيستمر رأس المال في تجاوز السياقات الأشد حاجة إليه. وهنا تبرز الأهمية الحاسمة لقدرات صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في مجال التمويل التحفيزي وحلول التمويل المختلط.



على مدار العقود الماضية، استثمرت بنوك التنمية متعددة الأطراف والصناديق المتخصصة إجمالي 1.1 تريليون في الاقتصادات النامية، ووفقًا لما ورد في تقرير تمويل التنمية، لا يزال هذا الاستثمار، رغم أهميته، يترك ما يُقدر بـ 2.5 تريليون دولار سنويًا لمحاولة سد فجوة التمويل العالمية.

استهدف حوالي ثلث هذه الاستثمارات البلدان ذات التصنيفات الائتمانية Caa1 أو الأقل، في حين أنه تم توجيه ما يقرب من ثلثها إلى البلدان ذات التصنيف B3 أو الأعلى.

وظل هذا التوزيع ثابتًا على مدار العقد، مما يدل على حدوث تغييرات طفيفة في الاستراتيجيات الاستثمارية.

تم تخصيص 17% فقط من أصل 1.1 تريليون دولار الذي تم استثماره، وتوجيهه إلى أقل البلدان نموًا (بشكل أساسي من خلال المؤسسة الدولية للتنمية) مباشرة، ووصلت 2.5% تقريبًا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما ذهبت 11.7% إلى الدول الهشة. ومن اللافت للنظر أن هذه البلدان غالبًا ما تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) في صورة منحة وليس في صورة قروض واستثمارات ميسرة.

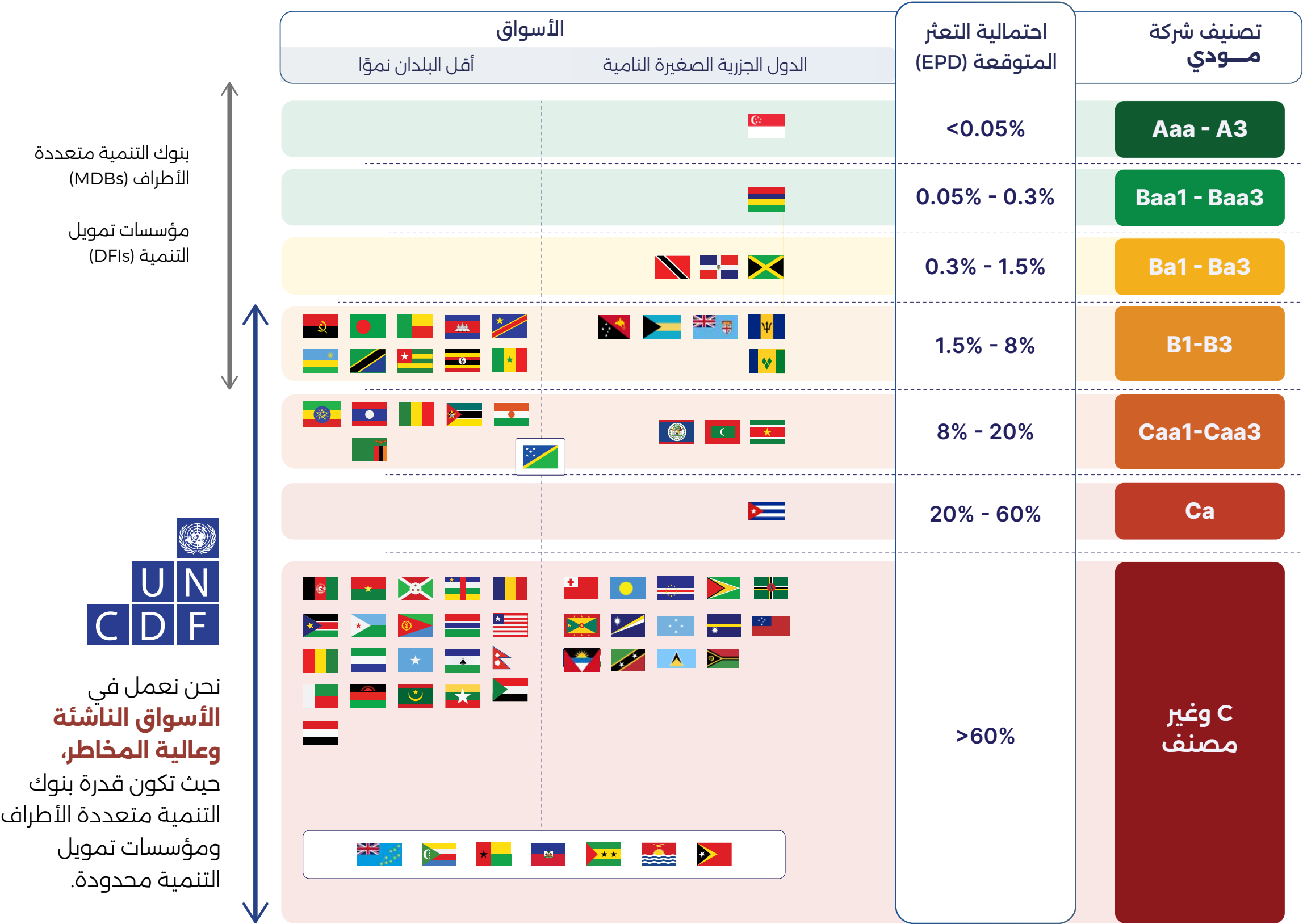
1.1 تريليون دولار

من الالتزامات الإجمالية من قبل 12 بنك تنمية متعدد الأطراف وصندوقًا متخصصًا (2013-2022)، لا يتلقى كثير من أقل البلدان نموًا (LDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDs) إلا نسبة ضئيلة مما التزمت به بنوك التنمية متعددة الأطراف والصناديق المتخصصة.



لا تتلقى العديد من أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية سوى جزء ضئيل من التمويل الذي تلزم به بنوك التنمية متعددة الأطراف والصناديق المتخصصة.

يجمع المخطط بين 12 مؤسسة، و10 بنوك تنمية متعددة الأطراف (MDBs) (مصرف التنمية الآسيوي (ADB)، وبنك التنمية الأفريقي (AFDB)، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، والمصرف الأوروبي للاستثمار (EIB)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IADB)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وصندوقين متخصصين (الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)). ويتضمن الاستثمارات الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) والصناديق المتخصصة على مستوى البلدان، بما يشمل قروض المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والأسهم والتدفقات الرسمية الأخرى.



الفجوة الاستثمارية:
مخاطر متوقعة عالية،
وتدفقات مالية منخفضة

إن المكانة المتميزة التي يحظى بها صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال باعتباره منظمة تنمية وتمويل دون تصنيف ائتماني تتيح لنا تحمّل التعرضات ذات المخاطر العالية مقارنةً ببنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي. ونفتقد حاليًا لهذه المرونة ونحن في أمس الحاجة إليها لتوسيع نطاق رأس المال في البلدان النامية والبيئات الهشة الأخرى.

نحن نعمل في
الأسواق الناشئة
وعالية المخاطر،
حيث تكون قدرة بنوك
التنمية متعددة الأطراف
ومؤسسات تمويل
التنمية محدودة.



بناء الأسواق التي يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية توسيع نطاقها

تلعب بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية دورًا أساسيًا في تمويل التنمية على نطاق واسع. غير أنه في العديد من الأسواق التي تشتد فيها الحاجة إلى التمويل الإنمائي، لا يمكن أن يكون العمل على نطاق واسع نقطة البداية.

ففي أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة والمتأثرة بالزلاعات، غالبًا ما تظهر فرص ذات أثر كبير قبل توافر الظروف اللازمة للتمويل واسع النطاق. وقد تكون هذه الفرص في مراحل مبكرة جدًا، أو محدودة الحجم، أو مرتفعة المخاطر، أو شديدة التعقيد، بما لا يسمح لكبار الممولين بأن يكونوا أول من يستثمر فيها. كما قد تفتقر المؤسسات المحلية إلى قوة الميزانية العمومية، أو مجموعة المشاريع المحتملة، أو الضمانات، أو البيانات، أو السجل السابق اللازم لجذب رأس المال. وغالبًا ما تكون المخاطر حقيقية، لكنها غير مهيكلية أو موزعة على نحو ملائم.

يعمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في هذه المرحلة المبكرة من سلسلة التمويل الإنمائي.

وبصفته جهة تتحمل الخسائر الأولى والمخاطر السابقة للمرحلة التجارية، يساعد الصندوق على تهيئة الأسواق وجعلها أكثر وضوحًا لبنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية ورأس المال التجاري، بما يمكنها من الاستثمار لاحقًا. ويتدخل الصندوق في مرحلة إثبات المفهوم أو المرحلة التجريبية لامتناس المخاطر المبكرة، وإبراز جدوى الحلول، وبناء السجل ومجموعة المشاريع التي يحتاج إليها كبار الممولين للتوسع. ويسهم ذلك في تحسين فرص الحصول على التمويل للفئات المحرومة من الخدمات، بما فيها المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والسكان ذوو الدخل المنخفض، والنساء، والشباب، والمجموعات في الأسواق الناشئة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، مما يعزز استدامة الاستثمارات وأثرها الإنمائي على المدى الطويل.

وهذا هو جوهر القيمة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال:

توفّر بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية التمويل على نطاق واسع عندما تصبح الأسواق جاهزة؛ أما صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال فيساعد على تهيئة الأسواق لذلك.



دور متميز في الأسواق التي تبلغ فيها المخاطر أعلى مستوياتها

تتيح ولاية صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، وموقعه داخل منظومة الأمم المتحدة، وحضوره القطري، ونموذج تمويله، للصندوق تحمّل مستويات أعلى من المخاطر في الأسواق التي غالبًا ما يصعب على المؤسسات المالية التقليدية خدمتها. ولا غنى عن بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية لتحقيق التوسع، إلا أنها غالبًا ما تواجه قيودًا تتعلق بالحد الأدنى لحجم الصفقات، وضعف التصنيف السيادي، واعتبارات تخصيص رأس المال، والحاجة إلى وضوح أكبر بشأن الجدوى التجارية.

وتكمن ميزة صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في قدرته على العمل في البيئات التي لم تتوافر فيها هذه الظروف بعد.

ويتيح نموذج العمل هذا للصندوق الاستفادة من عقود من المعرفة المؤسسية، والعلاقات مع الحكومات، والدراية بالأسواق في البلدان التي قد يكون فيها الحضور التشغيلي لكبار الممولين محدودًا. كما تمنحه هويته الأمامية قدرًا إضافيًا من الثقة في البيئات الهشة، حيث يمكن للحيد، والقرب من الحكومات، والحضور القطري الراسخ أن تساعد جميعها على فتح آفاق للتعاون كان من الصعب تحقيقها لولا ذلك.

تكامل الأدوار عبر مختلف مجالات تمويل التنمية

البُعد	صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال	بنوك التنمية متعددة الأطراف	مؤسسات تمويل التنمية
مرحلة السوق	بناء الأسواق؛ مرحلة ما قبل الجدوى التجارية	أسواق تقترب من الجدوى التجارية وتمويل سيادي	أسواق تجارية وقابلة للاستثمار
مجال التركيز الرئيسي	الأسواق الأقل وصولاً إلى التمويل: أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة	الأسواق النامية والناشئة	الأسواق النامية والناشئة، مع اشتراط الجدوى التجارية
الحد الأدنى لحجم الصفقة	صفقات صغيرة الحجم ومرونة من دون حد أدنى؛ يمكن تنفيذ معاملات تقل قيمتها عن 5 ملايين دولار	صفقات كبيرة، غالبًا ما تتراوح قيمتها بين 20 و100 مليون دولار أو أكثر	صفقات متوسطة الحجم، غالبًا ما تتراوح قيمتها بين 10 و50 مليون دولار
القدرة على تحمّل المخاطر	تحمل الخسائر الأولى ومخاطر مرحلة ما قبل الجدوى التجارية	مخاطر معتدلة وفريبة من المستوى التجاري	اشتراط عوائد قريبة من عوائد السوق
المشاركة في مجال السياسات	جزء لا يتجزأ من الولاية	غالبًا من خلال تمويل منفصل لدعم السياسات	محدودة بحكم الولاية التجارية

تعمل بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية على توسيع نطاق التمويل عندما تصبح الأسواق جاهزة. ويساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على تهيئة الأسواق.

تكمّن الميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال أيضًا في قدرته على العمل عبر المسار الكامل، بدءًا من إصلاح السياسات وصولاً إلى توظيف رأس المال.

وتتمتع بنوك التنمية متعددة الأطراف بفعالية كبيرة في مجال السياسات التمهيديّة، والتعامل مع الجهات السيادية، والتمويل الإنمائي واسع النطاق. كما تتمتع مؤسسات تمويل التنمية بفعالية كبيرة في التمويل التجاري، والاستثمار في القطاع الخاص، وتوسيع النطاق. ويساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على سد الفجوة الوسطى بين التوجهات المعلنة في السياسات والمعاملات القابلة للاستثمار.

بالنسبة إلى الجهات المانحة والشركاء، يمكن فهم هذا الدور من خلال ثلاثة جوانب:

أهميته	ما يفعله صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال	
غالبًا ما تشترط بنوك التنمية متعددة الأطراف إثبات الجدوى، بينما تشترط مؤسسات تمويل التنمية عادةً وضوحًا أكبر في العوائد التجارية المتوقعة.	يُصمم الصندوق أدوات جديدة ويثبت جدواها في أسواق لا توجد فيها نماذج سابقة يمكن الاسترشاد بها.	إنشاء الأسواق
غالبًا ما تستخدم مؤسسات تمويل التنمية الضمانات لتعزيز الصفقات التي أوشكت أن تصبح مجدية؛ بينما يستطيع الصندوق استخدامها لإنشاء أسواق لم تبلغ بعد مرحلة الجدوى.	يقدم الصندوق ضمانات للخسائر الأولى وغيرها من أدوات استيعاب المخاطر، لتغطية المخاطر التي لا يستطيع المستثمرون التجاريون تسعيرها بعد.	هيكلية المخاطر
غالبًا ما تحتاج مؤسسات صنع السياسات ومؤسسات رأس المال إلى جهة تربط بينهما للانتقال من الإصلاح إلى تنفيذ المعاملات.	ينتقل الصندوق من الإصلاح التنظيمي إلى توظيف الأدوات ضمن ولاية واحدة.	جسر بين السياسات ورأس المال

ميزة الضمانات

لا تستخدم أدوات التمويل المختلط التي يوفرها صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال رأس المال الميسر لتحسين الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي أوشكت أن تصبح مجدية فحسب، بل تستخدمه أيضًا للمساعدة على إنشاء أسواق مجدية للمرة الأولى.

ويُعد نموذج الضمانات الذي يعتمد الصندوق محورًا أساسيًا لهذا الدور. إذ يستطيع الصندوق إعادة تدوير رأس مال الضمانات مع تحسّن أداء المحافظ، مما يتيح تحرير القدرة الضمانية وإعادة توظيفها لصالح مجموعات جديدة من المؤسسات المالية أو الشركات أو القطاعات. وبذلك، يصبح الضمان أداة تحفيزية متجددة ذاتيًا، بدلًا من أن يكون إعانة تُعَدُّ لمرة واحدة.

ويدعم هذا النموذج أيضًا الاستدامة المالية من خلال تقليل الحاجة إلى مساهمات إضافية مستمرة من الجهات المانحة، مع نضج الأدوات وتحسّن أداء المحافظ.

وبصفته جزءًا من منظومة الأمم المتحدة، يستطيع الصندوق هيكلة ضمانات تدعم برامج الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا، بما يُنشئ إطارًا أشمل لإدارة المخاطر ويساعد على تحويل الأولويات الإنمائية إلى حلول قابلة للاستثمار.

وفي الأسواق مرتفعة المخاطر، يمكن أن يتفوق هذا النهج على النماذج القائمة على المنح وحدها أو المساعدة الفنية وحدها، من خلال الجمع بين حشد التمويل، وتحقيق القيمة المضافة، وإحداث تغيير في سلوك المؤسسات المالية، مع الحد من مخاطر الاعتماد على المنح. وتبعا لهيكل التمويل والسوق والمحفظ، يمكن لنهج الضمانات الذي يتبعه الصندوق أن يساعد على حشد رأس المال بنسبة رفع مالي تقارب 4 إلى 1.

يمكن لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) العمل عبر المراحل الخمس الأولى:

- تحديد قيود السوق
- دعم التحسينات التنظيمية والمؤسسية
- تعزيز البنية التحتية للسوق
- تصميم الأدوات
- توظيف رأس المال التحفيزي

إصلاح السياسات

التنظيم

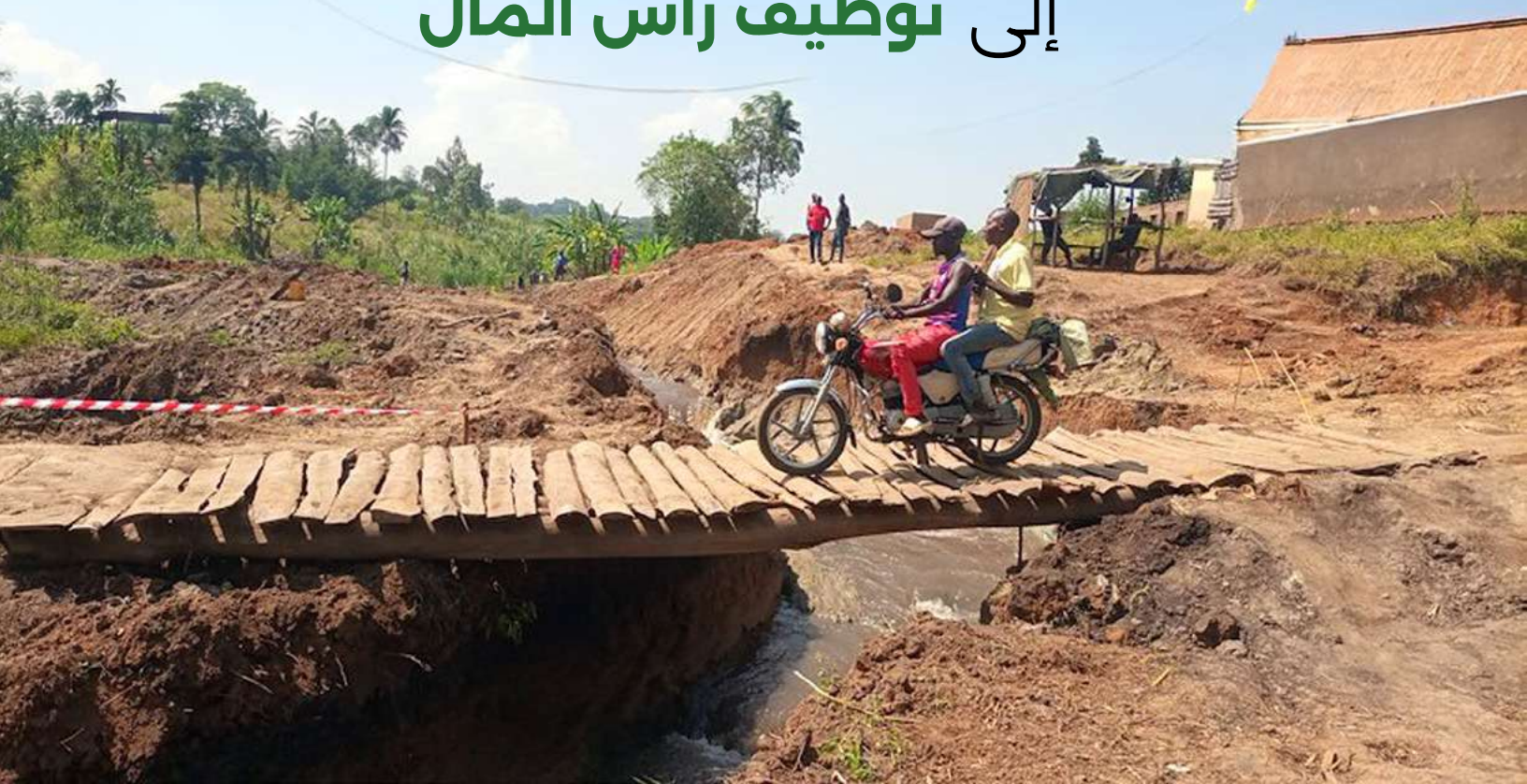
البنية التحتية للسوق

الأدوات

توظيف رأس المال

التوسع والخروج

من إصلاح السياسات إلى توظيف رأس المال



كيف يُكمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال عمل بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية؟

مع بنوك التنمية متعددة الأطراف
يساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على تهيئة ظروف سوقية قابلة للاستثمار، بما يعزز فاعلية التمويل السيادي أو القطاعي واسع النطاق. ويمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف إقراض الحكومات على نطاق واسع، بينما يساعد الصندوق على بناء الأسواق، ومجموعات المشروعات، والأنظمة المالية المحلية التي تتيح لهذه الاستثمارات مسارات أقوى لتحقيق الأثر.

مع مؤسسات تمويل التنمية
يساعد الصندوق على إيجاد المقترضين والوسطاء ونماذج الأعمال القادرة لاحقًا على استيعاب تمويل أكبر من القطاع الخاص. وحين تشرط مؤسسة تمويل التنمية وجود مقترض ذي جدارة ائتمانية، يستطيع الصندوق المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لاكتساب هذه الجدارة، من خلال الضمانات، والمساعدة الفنية، وإشراك المؤسسات المالية المحلية، والهيكلية المبكرة للمعاملات.

مع مؤسسات تمويل التنمية الثنائية والإقليمية
يتمتع الصندوق بولاية لا تقتصر على المعاملات التجارية الكبيرة أو أولويات ثنائية محددة. ويركز على إنشاء الأسواق في جميع أقل البلدان نموًا وغيرها من الأسواق المحرومة من الخدمات، بما فيها البلدان والشرائح التي قد لا تصل إليها مؤسسات تمويل التنمية إلا بصورة انتقائية.

أهمية صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات

ويكتسب نموذج الضمانات المتجددة أهمية خاصة في هذه السياقات. فمع نضج مقدّمي الخدمات المالية، يمكن تخفيض الضمانات تدريجيًا وإنهاءها، ثم إعادة توظيف رأس المال المحرر للحد من مخاطر الاستثمار في مجموعة جديدة من المؤسسات أو الشركات. وبمرور الوقت، ينشئ ذلك مسارًا للحد من المخاطر يساعد على جعل الأسواق أكثر وضوحًا وقابلية للتقييم أمام بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وغيرهما من المستثمرين.

في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تزداد أهمية دور صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال. فقد تحول القيود القانونية أو الهيكلية أو التشغيلية دون دخول الجهات الممولة التقليدية إلى هذه الأسواق أو استمرارها في العمل عند ارتفاع المخاطر. وتتيح ولاية الصندوق الأممية وحضوره القطري له مواصلة العمل في البيئات التي تتطلب تحقيق الاستقرار المبكر للأسواق، وتوفير السيولة، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

العائد التحفيزي

لا يُقاس نجاح صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بحجم رأس المال الذي يوظفه مباشرةً فحسب، بل أيضًا بالأسواق التي يساعد على فتحها، والمخاطر التي يسهم في استيعابها، والمؤسسات التي يعزز قدراتها، وتدفقات رأس المال الأكبر التي يساعد على إتاحتها.

وعندما تدخل بنوك التنمية متعددة الأطراف أو مؤسسات تمويل التنمية أو الجهات الاستثمارية التجارية سوقًا سبق أن ساعد الصندوق على إثبات جدوى نموذج فيها، فإن ذلك لا يعني تراجع دور الصندوق؛ بل يمثل العائد التحفيزي الذي أنشئ الصندوق لتحقيقه.

إصدار أول سند أخضر دون سيادي في شرق أفريقيا، بما يتيح جمع 20.8 مليون دولار للاستثمار في البنية التحتية المستدامة للمياه. وقد قدّم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال تمويلًا تحفيزيًا بقيمة مليون دولار.



التأثير قلب الموازين في مواجهة التلوث البلاستيكي لحشد التمويل من أجل تحوّل عادل وقابل للتوسع

يوضح مرفق الاستثمار في التحول في مجال البلاستيك كيف يمكن لدور صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في الحد من مخاطر المراحل المبكرة أن يتكامل مع قدرات الشركاء الأكبر حجمًا وخبراتهم الفنية.



يؤدي كل شريك دورًا متميزًا:

- **يوفرّ صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال** رأس مال تحفيزيًا وقادرًا على تحمّل المخاطر، للحد من مخاطر الابتكارات في مراحلها المبكرة ودعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة.
- **تتمتع مؤسسة التمويل الدولية** بالقدرة على حشد استثمارات خاصة أوسع نطاقًا باستخدام أدوات التمويل المختلط، عندما تصبح الفرص أكثر جدوى من الناحية التجارية.
- **يرسّخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة** أسس المرفق في العلوم، والمواءمة مع السياسات، والضمانات البيئية والاجتماعية.

لمحة عامة

طوّر المرفق من قبل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة التمويل الدولية. وقد صُمم بوصفه منصة عالمية للتمويل المختلط تهدف إلى حشد الاستثمارات لمواجهة التلوث البلاستيكي وتسريع التحول نحو اقتصاد دائري ومستدام للبلاستيك.

ويجمع المرفق بين الموارد التحفيزية العامة والخيرية والتمويل التجاري، للحد من مخاطر الابتكار، وحشد الاستثمار الخاص، ودعم الحلول المنهجية في مختلف مراحل سلسلة قيمة البلاستيك.

الأثر

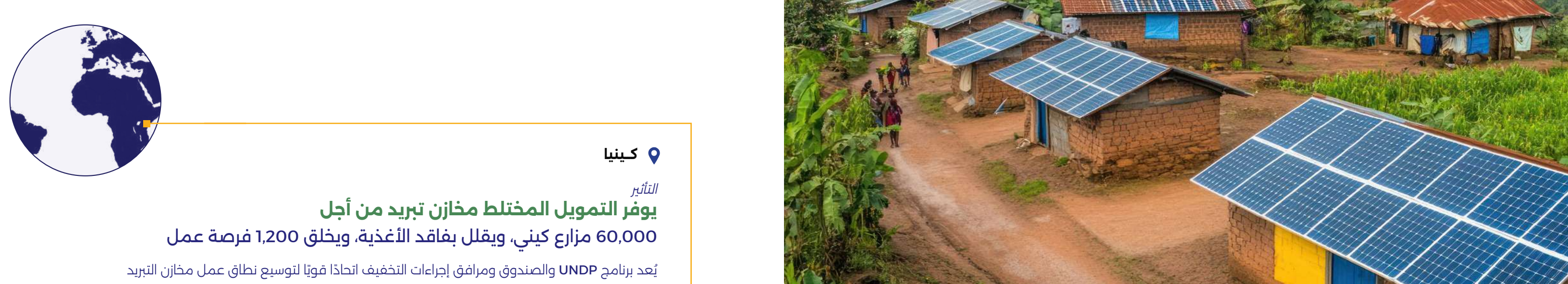
من خلال رأس المال الميسر، والضمانات، والآليات القائمة على النتائج، يحسّن المرفق التوازن بين المخاطر والعوائد في المشروعات ذات الأثر الكبير، ويساعد على حشد رأس المال الخاص على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويدعم تصميم المرفق دورة حياة البلاستيك بأكملها، بدءًا من الابتكار في المراحل الأولية والمواد المستدامة، مرورًا بالبنية التحتية الدائرية ونظم الأسواق في المراحل الوسطى، ووصولًا إلى إدارة النفايات والحد من التلوث في المراحل النهائية.

بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، يوضح المرفق دوره في منظومة التمويل الإنمائي الأوسع من خلال:

- استيعاب المخاطر المبكرة.
- إثبات جدوى النماذج القابلة للاستثمار في الأسواق المحرومة من الخدمات.
- المساعدة على بناء مجموعة من المشروعات التي تستطيع بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، والمستثمرون التجاريون توسيع نطاق الاستثمار فيها.





كينيا

التأثير

يوفر التمويل المختلط مخازن تبريد من أجل 60,000 مزارع كيني، ويقلل بفاقد الأغذية، ويخلق 1,200 فرصة عمل

يُعد برنامج UNDP والصندوق ومرافق إجراءات التخفيف اتحادًا قويًا لتوسيع نطاق عمل مخازن التبريد التي تعمل بالطاقة الشمسية في كينيا، مما يقلل فاقد الأغذية بعد الحصاد ويبني سلسلة قيمة زراعية مستدامة؟ سيقود برنامج UNDP حزمة مساعدة تقنية قيمتها 6.7 ملايين يورو، في حين أن الصندوق يدير 16.6 مليون يورو في التمويل المختلط، من خلال تقديم القروض الميسرة والضمانات وأدوات تخفيف المخاطر لجذب الاستثمارات الخاصة. ومن المقرر أن تعزز هذه المبادرة رأس المال الخاص بمقدار 2.5، وتخلق 1,200 فرصة عمل، ويستفيد منها 60,000 مزارع.

تحت المجهر: التمويل المختلط

ما المقصود بالتمويل المختلط وما آلية عمله؟

في عالم تنقل فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، نحتاج إلى زيادة تأثير تلك الأموال لجذب الاستثمارات الخاصة وضمان وصول رأس المال إلى الأسواق المحرومة العالية المخاطر.

التمويل المختلط بوصفه آلية تمويل مبتكرة لتخفيف مخاطر الاستثمار وحشد رأس المال

ما المقصود بالتمويل المختلط؟

• يعزز التمويل المختلط من رأس المال العام والخيري لحشد استثمارات القطاع الخاص.

• يمتلك صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بصفته مؤسسة تنمية وتمويل غير خاضعة للتصنيف الائتماني، تفويض رأس المال لاستخدام حلول التمويل المختلط وتطبيقها.

• يمكننا تعزيز قدراتنا الاستثمارية وزيادة المنح التحفيزية والقروض الميسرة والضمانات لإتاحة تدفقات رأس المال المحلي ودعم الأنظمة المالية المحلية في الأسواق الأكثر تحدّيًا.

توسيع نطاق التمويل المختلط

• لقد وثّقت شبكة Convergence 1,223 صفقة تمويل مختلطًا بإجمالي 231 مليار دولار في صورة استثمارات.

• ويمكن للتمويل المختلط جمع أكثر من 500 مليار دولار سنويًا، وهذا يشمل ما يزيد على 200 مليار دولار في صورة تعبئة مباشرة للحكومات.

• إن توسيع نطاق أدوات تخفيف المخاطر، من خلال تعزيز القدرات الاستثمارية لمنظمات، مثل الصندوق، من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين وتعزيز المشاركة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

• توجّه الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات، مثل Convergence المعرفة والبيانات وأفضل الممارسات لتوسيع نطاق الحلول.

بالشراكة مع



التحديات

- الحصول على التمويل
- كثافة النفقات الرأسمالية
- الحصول على الطاقة
- ضعف منظومة الأعمال
- الإيرادات الدورية
- ارتفاع المخاطر المتصورة
- محدودية المعرفة
- المواقع الريفية

ما آثار فقدان 40-60% من المحاصيل بعد الحصاد؟

- انعدام الأمن الغذائي
- انخفاض الدخل
- ارتفاع تكلفة رأس المال
- هدر الموارد
- صعوبة الوصول إلى الأسواق
- ارتفاع انبعاثات الكربون
- دني الجودة
- انخفاض الكفاءة

\$16.6M (يورو) → \$23.29M (يورو) إجماليًا ← \$6.6M (يورو)



المقرضون التجاريون



سداد القروض

ضمان ائتماني جزئي

التمويل



مقدمو خدمات التخزين البارد

قرض ثانوي

دفع التعرفة

مرفق دعم التعرفة

مساحات التخزين البارد

المساعدة الفنية والتوعية



تعاونيات المزارعين وغيرها

النتائج المتوقعة

- تقليل خسائر ما بعد الحصاد
- تحسين الكفاءة
- تحفيز استثمارات خاصة بمقدار 2.5 ضعف
- استحداث 1,200 فرصة عمل
- استفادة 60,000 من صغار المزارعين
- خفض مباشر وغير مباشر لانبعاثات غازات الدفيئة بمقدار 4.8 ملايين طن و3.9 ملايين طن على التوالي

متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة:





Charulata Singal

أخصائية مخاطر المعاملات التجارية

ما وراء التصنيفات الائتمانية: مدى قدرة التمويل المختلط على توفير التمويل المحلي الأفريقي لتنمية أفريقيا

صرح **Claver Gatete**، الذي يشغل منصب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في اجتماعات ربيع عام 2025 التي انعقدت بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قائلاً: "إن النظام المالي العالمي الحالي لا يعمل لصالح أفريقيا بكل بساطة"، معبراً بذلك عن استيائه من حقيقة امتلاك بلدين فقط من أصل 54 بلداً أفريقية لتصنيفات ائتمانية من الدرجة الاستثمارية، على الرغم من إجمالي الناتج المحلي للقارة مجتمعة يبلغ 3 تريليون دولار وكونها تضم بعضاً من أنشط الاقتصادات في العالم. يرتبط هذا مباشرةً بما رأيناه نحن، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (الصندوق)، مباشرةً: إن إطار التصنيف الائتماني في أفريقيا يقيد الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، من بين 54 بلداً أفريقية، يوجد 32 بلداً فقط لديها تصنيف واحد أو أكثر

من التصنيفات الائتمانية السيادية من كبرى وكالات تقدير الجدارة الائتمانية (CRAs)، ولم يمتلك منها تصنيفات من الدرجة الاستثمارية سوى بلدين فقط، وفقاً لما ذكره **Gatete**.

وللأسف، يتسبب هذا في عواقب مالية وخيمة مباشرةً على هذه البلدان الأفريقية التي عادةً ما تدفع تكاليف فوائد أعلى بشكل ملحوظ، حيث يبلغ متوسطها 11.6%، أي

أعلى بمقدار 8.5 نقاط مئوية من نظيرتها في الولايات المتحدة. لقد دفعت البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، على وجه التحديد، في أسعار فائدة القسائم مبلغاً أعلى بنسبة 2.1% من مناطق أخرى في الفترة بين عامي 2004 و2021، وذلك وفقاً لما قاله برنامج **UNDP** (عام 2025). تتعرض أقل البلدان نمواً (LDCs) لمستويات عالية من التقلبات الناجمة عن الصدمات الاقتصادية والسياسية والمناخية، يصعب تحديد جميعها بشكل موثوق في نماذج التصنيف التقليدية، وعادةً ما تسفر عن تعيين تصنيفات ائتمانية أضعف. عندما يسهم الكثير من العوامل في معدل الفائدة الذي يدفعه بلد مقابل ديونه، فلا شك أن التصنيفات الائتمانية تؤثر في هذا المعدل بشكل ملحوظ.

إن المنهجيات غير الشفافة والذاتية، في كثير من الأحيان، التي استخدمتها وكالات **CRA** قد كلفت البلدان الأفريقية أكثر من 75 مليار دولار في المدفوعات الإضافية للفوائد والتمويل المفقود الذي يمثل 80% من احتياجات الاستثمار السنوية في البنية التحتية الأفريقية.



التصنيفات الائتمانية وحدها لن تسد فجوة التمويل في أفريقيا

في حين أنه من الضروري إيجاد وسائل لتحسين تقييم التقلبات وتأثيرها في التصنيف الائتماني، فضلاً عن حرص على جعل التصنيفات الائتمانية أكثر دقةً وشفافيةً، لن يكون ذلك كافياً لسد فجوة التمويل في أفريقيا. والحقيقة في هذا الشأن بكل بساطة أن ذلك الاستثمار لم يصل إلى أفريقيا على النطاق المطلوب. تُظهر الأبحاث القادمة من شركائنا في شبكة **Convergence** (عام 2025)، الشبكة العالمية الرائدة في أفكار التمويل المختلط، أنه تم استثمار 4-5% فقط من إجمالي الأصول العالمية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل (باستثناء الصين)، في حين أن النصيب الأكبر ظل في الأسواق المتقدمة.

تخضع التدفقات المالية الإضافية لقيود يطلقون عليها غالباً تحدي "الحلقة الوسطى المفقودة". وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، ولا سيما في الأسواق المحرومة، مثل أقل البلدان نمواً (LDCs)، من أجل الحصول على التمويل بسبب حجم المعاملات التجارية وشروط الضمانات والمخاطر المتصورة. ولا يكتفي نظام التصنيف الائتماني الحالي بالإمكانات الاستثمارية الحقيقية في هذه الأسواق بشكل كامل، ولا سيما تأثيره الذي يتجاوز العوائد المالية.

المراهنة على القرارات الجريئة: التمويل العالي المخاطر والعالي التأثير

في الصندوق، لا ننتظر وكالات تقدير الجدارة الائتمانية حتى تطور منهجياتها، وإنما نقوم بجمع رأس المال بفعالية ونخلق الحلول التي تدفع عجلة الاستثمار إلى الأماكن التي في أمس الحاجة إليها.

بصفتنا مؤسسة غير خاضعة للتصنيف الائتماني لديها تفويض رأس مال فريد، يمكننا الاستثمار في القطاعات العالية المخاطر والعالية التأثير من خلال حلول التمويل المختلط التي تخفف مخاطر الأسواق، وتدعم النظم البيئية المالية المحلية،

وتخلق مجموعة من الفرص القابلة للاستثمار، وذلك من خلال:

- **تخفيف مخاطر الاستثمارات وجذب رأس المال الخاص:** نقدم رأس مال يتحمل مخاطر الخسائر الأولى، وضمانات ائتمانية، وتمويلًا ميسراً لاستيعاب المخاطر وجذب الاستثمارات الخاصة في المشروعات الإيجابية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (SDG). على سبيل المثال، في زيمبابوي، نعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص لإنشاء أول صندوق طاقة متجددة في البلد، بزيادة متوقعة مقدارها 3.5 بحلول نهاية عام 2025.
- **دعم أسواق رأس المال المحلية:** نساعد الحكومات على تطوير أسواق السندات المحلية، مما يحد من الاعتماد على الديون الخارجية الباهظة وتدفقات رأس المال الأجنبية المتقلبة. في تنزانيا (انظر الصفحة 22)، ساعدنا في توفير 20 مليون دولار من رأس المال المحلي، 65% منه من القطاع الخاص، لمساعدة تنزانيا في إصدار أول سند أخضر دون سيادي في شرق أفريقيا، والآن أصبح مدرجاً في القوائم المشتركة في بورصة لوكسمبورغ.
- **تحسين عمليات إصلاح إدارة الديون والإدارة المالية:** نحن نعمل مع الحكومات الوطنية ودون السيادية لتحسين الشفافية المالية، ونظام الإبلاغ عن الديون، والحوكمة الاقتصادية، تلك الأسس المهمة لتعزيز ثقة المستثمرين.
- **تعزيز تأثير التنمية لدى الأمم المتحدة:** نحن نتعاون مع وكالات الأمم المتحدة للاعتماد على جهودها وتعزيز تأثير تنميتها. في نيجيريا (انظر الصفحة 21)، استثمر الصندوق في **Ariel Foods** للمساعدة في إنتاج الأغذية العلاجية المنقذة للأرواح محلياً، ومن ثمّ تقليل التكاليف، ودعم المزارعين، والوصول إلى المزيد من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية.



نيجيريا

التأثير

إنشاء نظام بيئي لرأس المال الخاص لتمويل الأولويات الإنمائية الوطنية

استثمر صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ضمن صندوق تغذية الطفل، مبلغ 2.5 مليون دولار في شركة **Ariel Foods FZE** النيجيرية.

سيستهدف قرض الصندوق الميسر تركيب معدات تجهيز الأغذية، وخلق فرص لصغار المزارعين المحليين، وتقليل الاعتماد على الواردات، ووضع المنتجات الزراعية الأفريقية في خضم مكافحة سوء التغذية في مرحلة الطفولة.

unicef
for every child

© UNICEF/UN49123/Aina

إعادة تحديد الإمكانيات الاستثمارية وفقًا لشروط أفريقيا

باختصار، في حين أن التصنيفات الائتمانية مفيدة في جذب رأس المال، فإنها ليست الحل المثالي. تحتاج فجوة التمويل في أفريقيا إلى استراتيجيات تكميلية، مثل التمويل المختلط، والإصلاحات المؤسسية، وآليات تقاسم المخاطر، وتنمية سوق رأس المال المحلية.

يقع التمويل المختلط في صميم استراتيجيتنا. وبفضل الجمع الاستراتيجي بين رؤوس الأموال العامة والخاصة والإنمائية، تمكنا من تقليل مخاطر الاستثمار المتصورة وجمع الموارد على نطاق واسع.

لا يتعلق دورنا بجمع المزيد من التمويل فحسب، وإنما يتعلق أيضًا بإنشاء نظم بيئية للاستثمارات المستدامة وطويلة الأجل التي توظف الموارد المالية الأفريقية في تنمية وسط أفريقيا.

إن نظام التصنيف الائتماني الحالي يخلد أفريقيا، وفي حين أن إصلاح النظام أمر مهم، يجب أن نركز على ما يمكننا السيطرة عليه: استخدام حلول التمويل المختلط الذي يخفف مخاطر الأسواق وتطبيقها، وتوفير رأس المال، وإنشاء نظم بيئية مالية صامدة.

نحن، في الصندوق، نتعهد بأداء هذه المهمة. ونتعاون مع الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص لإنشاء أسواق مؤهلة للاستثمار وجمع رأس المال وتوجيهه إلى الأماكن التي في أمس الحاجة إليه. لقد حان وقت تخطي النماذج القديمة وإعادة تحديد الإمكانيات الاستثمارية في أفريقيا بشروطها الخاصة.





📍 تنزانيا

دراسة حالة

سند تنجا الأخضر: جمع رأس المال لتوفير المياه في تنزانيا

تانجا مدينة ساحلية في شمال شرق تنزانيا يبلغ تعداد سكانها أكثر من 450,000 نسمة. تُعرف المدينة بموقعها الاستراتيجي على المحيط الهندي وإمكاناتها الاقتصادية المتزايدة، ولقد عانت طويلاً تداعي البنية التحتية للمياه، ومحدودية التغطية، وانقطاع الإمدادات. وعلى الرغم من كونها أحد المراكز الحضرية الرئيسية في تنزانيا، فإن قدرة المدينة على الاستثمار في أنظمة المياه المستدامة مقيدة بالموارد العامة المحدودة وعدم تيسر الحصول على رأس المال المحلي الطويل الأجل.

الابتكار في التمويل: لأول مرة في تنزانيا وشرق أفريقيا

في عام 2024، أصبح السند الأخضر للبنية التحتية للمياه في تانجا أول سند أخضر دون سيادي في تنزانيا على الإطلاق، وأحد أوائل الإصدارات من هذا النوع في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. لقد صدر هذا السند بواسطة هيئة إمدادات المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية في تانجا (هيئة Tanga UWASA)، وجمع ما يعادل 20.8 مليون دولار أمريكي بالعملية المحلية من المستثمرين التنزانيين.

تم إدراج هذا السند في كل من بورصة دار السلام وبورصة لوكسمبورغ الخضراء. واجتاز السند معايير الإدراج الدولية دون أي ضمان سيادي، مما يثبت أن الكيانات دون السيادية من الأسواق المبتدئة باستطاعتها تحقيق معايير أسواق رأس المال العالمية، ومن ثم الإعلان عن جاهزيتها للمستثمرين الدوليين.

لم يكن سند تانجا مجرد معاملة مالية فردية، فقد صُمم لتعزيز صورة سوق رأس المال المحلية المتزايدة بتنزانيا، وإظهار أن بمقدور المؤسسات العامة المحلية في البلدان النامية الحصول على رأس المال الخاص لتقديم الخدمات الأساسية.

إتاحة الاستثمار المحلي

لم يسبق لأحد أن يجري هذا النوع من المعاملات التجارية في تنزانيا. لا تمتلك الكيانات العامة دون السيادية الخبرة أو أنظمة الدعم لتنظيم صفقات موثوق بها ويمكن تمويلها مصرفياً، والمستثمرون المحليون لديهم ثقة محدودة في إقراض سلطات المدينة. هنا تدخل الصندوق لسد تلك الفجوة. وعلى مدار عامين، لعب الصندوق دور المستشار الفني والمالي الرئيسي. ولقد دعم الهيكل الكاملة للسند، وأوصى بتخفيف المخاطر، وساعد في إعداد أنظمة الحوكمة التي تستوفي المعايير الدولية.

قدّم أيضًا الصندوق تمويلًا تحفيزيًا في صورة منحة قدرها مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الاستثماري لتمويل المجتمعات المحرومة، وساعد أيضًا في استيعاب المخاطر المبكرة وجذب الاستثمارات. وفي النهاية، زاد الطلب على السند بنسبة 103%. لقد جاء 65% من إجمالي التمويل، الذي تم جمعه، من المستثمرين المحليين، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، ومديري الصناديق، والمؤسسات المالية. وجاء الجزء المتبقي من الجمهور العام، بما يشمل أفراد جماعات الشئات وأصحاب الأعمال الصغيرة. وكانت نسبة الرفع المالي الناتجة واحدًا (1) إلى 20.



تغيير حياة الناس وإرساء مثال يُحتذى به

جذب سند تانجا رأس المال لتمويل عملية توسع كبيرة في البنية التحتية للمياه بالمدينة، بما يشمل زيادة إنتاج المياه والقدرة التوريدية من 45,000 إلى 60,000 متر مكعب يوميًا؛ وتوسيع نطاق شبكة توزيع المياه بمقدار 60 كيلو مترًا لتصل إلى 6,000 أسرة جديدة؛ وإصلاح 110 كيلو مترات من شبكة الأنابيب القديمة لتقليل هدر المياه من 30 إلى 20%؛ وتركيب 10,000 عداد ذكي مسبق الدفع لتحسين إعداد الفواتير وتحصيل الإيرادات؛ وحماية نهر زيجي والقرى المحيطة به لضمان استدامة مصادر المياه. ومن خلال تمويل هذه التحسينات، سيسهم السند في تحسين مدى موثوقية خدمات المياه النظيفة لكافة سكان تانجا واستدامتها. ومن المتوقع أن يحصل أكثر من 26,000 شخص على المياه النظيفة لأول مرة. وستستفيد الأسر، التي لديها مياه بالفعل، بالحصول على خدمة إمداد منتظمة أكثر وبأسعار معقولة. وستساعد تحسينات الإيرادات أيضًا هيئة Tanga UWASA في الحفاظ على خدماتها على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تستمر أعمال الإنشاء لمدة 18 شهرًا، وبعد ذلك سيبدأ أثرها الكامل في الظهور على مدار دورة حياة السند البالغة 10 سنوات.

نموذج لتعميم التجربة وتكرارها

وبالإضافة إلى التأثير المباشر لهذه المبادرة الرائدة في المجتمعات، فقد قادت إلى موجة من إعادة استنساخ التجربة في كل أنحاء تانجا وخارجها. واقتداءً بنجاح إصدار سند تانجا، ثمة خمسة كيانات عامة في تانجا، منها مرافق مياه دار السلام، ومرافق مياه موروغورو، والهيئة الوطنية للاحتياطي الغذائي، ومجلس صندوق الطرق، ومجلس مدينة دار السلام، قد أعربت رسميًا عن اهتمامها بإصدار سندات مماثلة.

ستشمل عمليات إصدار السندات المرتقبة هذه، والتي من المتوقع أن تجمع حوالي 153 مليون دولار على مدار العامين المقبلين، قطاعات إنمائية رئيسية، مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي والأمن الغذائي، والبنية التحتية للنقل، والتنمية الحضرية.

والأهم من ذلك، لم يَعد النموذج المجرب في تانجا مخططًا وطنيًا، وإنما أصبح مخططًا إقليميًا. واستنادًا إلى هذا الزخم، يعمل الصندوق الآن على وضع مقترح تمويل إقليمي مدفوع بطموح توسيع نطاق هذا النهج المبتكر ليصل إلى خمسة بلدان في منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: تنزانيا، وكينيا، ومالawi، وزامبيا، وأوغندا. يعكس التوسع الإقليمي كلاً من مدى قدرة النموذج على التكيف وحجم الطلبات القادمة من الحكومات والمؤسسات التي تبحث عن طرق مستدامة وقابلة للتوسع لتمويل البنية التحتية الحيوية، وبفضل دمج الأدوات القائمة على السوق وأدوات التمويل التحفيزية في أنظمة التمويل العامة، يضع الصندوق الأساس لجيل جديد من التمويل الإنمائي، ذلك النهج المدعوم محليًا، والمترسخ في جذور السوق، والذي يحظى بأهمية عالمية.

تمثل هذه الجهود المبذولة في تكرار التجربة نقطة تحوُّل، إذ تُظهر حجم التغيير المنهجي الذي يمكن أن تحدثه شرارة سند أخضر واحد منهجي، صُمم من خلال المزج المناسب بين الدعم التقني والابتكار المالي والقيادة المحلية. لا تُعد جهود الصندوق في تانجا قصة نجاح فحسب، وإنما هي شرارة بداية لتحوُّل أكبر بكثير في قدرة الأسواق المبتدئة على جذب الموارد، وتمكين المؤسسات العامة، وتقديم الخدمات المستدامة على نطاق واسع.



Ryno Byleveldt

مستشار إدارة المحافظ الاستثمارية

تمهيد الطريق للتمويل التجاري

لقد تطورت محادثات التمويل الإنمائي. ولم يُعد الأمر يتعلق بجذب المزيد من التمويل، وإنما يتعلق بجمعه بطريقة أفضل. يتمثل السؤال المهم هنا في كيفية التأكد من وصول رأس المال إلى الناس والأماكن التي يغفل عنها التمويل التقليدي، ولا سيما في أقل البلدان نموًا (LDCs)، حيث تكون الاحتياجات الإنمائية أكبر والمخاطر السوقية أشد.

بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، تكمن الإجابة في ثلاثة عوامل أساسية: الهيكل، والسرعة، والأهم منهما، التمويل المختلط.

صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال هو كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي لديه تفويض مالي ويتمتع بالمرونة لتوفير رأس المال وتعزيزه في الأسواق الناشئة العالية المخاطر. تقدم المنظمة تمويلًا تحفيزيًا من خلال المنح والقروض الميسرة والضمانات إلى ممثلي القطاعين العام والخاص. لا يقتصر هذا النهج على مجرد تحريك رأس المال، وإنما يتعلق بتوفير الأنظمة، ودعم المؤسسات المحلية، وخلق فرص استثمارية يمكن أن تجذب المستثمرين الكبار.

حلقة الوصل بين أسواق رأس المال العالمية والمجتمعات المحرومة

في سياق إعادة تأكيد هويته كصندوق، لا يقدم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال نفسه كشريك تقني فحسب، وإنما شريك مالي أيضًا. تتيح هذه الهوية المزدوجة للمنظمة العمل كحلقة وصل بين أسواق رأس المال العالمية والمجتمعات المحرومة، من خلال إقامة شراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والمؤسسات المالية المحلية، ورواد الأعمال.

على سبيل المثال، في بوركينا فاسو، قدّم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال قرضًا بقيمة 300,000 دولار إلى AES، إحدى الشركات المحلية التي تقدم أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية إلى صغار المزارعين. والنتيجة كانت تزايدًا في الإنتاجية الزراعية، وتحسين في كفاءة استخدام المياه، وزيادة دخول أسر المزارعين، فضلًا عن تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ.

وفي أفغانستان، تعاون صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة ضمان الائتمان الأفغانية لتوفير 5.5 ملايين دولار في صورة رأس مال خاص للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال مرفق ضمان صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بقيمة مليون دولار، ويُعد هذا دعمًا حيويًا في بلد أقل من 3% من شركائه متاحًا لها الحصول على قروض رسمية.

في زيمبابوي، تمكّن صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بدعم من صندوق أهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة، من تمويل أول صندوق طاقة متجددة وطني في البلاد بمبلغ 8 ملايين دولار (انظر الصفحة 26). لقد أسهم ضخ رأس المال في المرحلة المبكرة، إلى جانب المساعدة التقنية، في جذب المزيد من الملايين من مستثمري القطاع الخاص.

وفي تنزانيا، دعم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال إصدار أول سند أخضر دون سيادي في شرق أفريقيا (اقرأ دراسة الحالة في الصفحة 18).

وأسهم سند بنية المياه التحتية في تانجا، المنظم بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في جمع أكثر من 20 مليون دولار، 65% منها من المستثمرين المحليين، والآن أصبح مدرجًا في القوائم المشتركة في بورصة لوكسمبورغ. وتقوم بلديات أخرى بإعادة استنساخ تجربة ذلك النموذج حاليًا.

يؤكد كل مثال من هذه الأمثلة على درس مهم: يجب أن يكون التمويل محدد السياق ومرنًا ويركز على الوصول إلى القطاعات والمناطق التي لا يزال التمويل التقليدي يغفلها.

يمهد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال الطريق للتمويل التجاري

لا يهدف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال إلى أن يحل محل التمويل التجاري، وإنما يمهد له الطريق. ويتضمن هذا تقديم الحوافز القائمة على الأداء، ورأس المال الذي يتحمل مخاطر الخسائر الأولى، وخلق فرص استثمارية، بالتزامن مع بناء أنظمة مالية محلية من الصفر.

بصفته صندوقًا تابعًا للأمم المتحدة وغير خاضع للتصنيف الائتماني، يحظى صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بمكانة متميزة في تحمل المخاطر التي لا يمكن لغيره تحملها. بفضل دعم الدول الأعضاء والمؤسسات الخيرية والهيئات الأخرى، يتمكن الصندوق من تخفيف مخاطر المعاملات التجارية، ليس لمستثمري القطاع الخاص فحسب، ولكن أيضًا للحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي الكبرى. وبهذه الطريقة، يعمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بمثابة مطور أسواق يضع الأسس تمهيدًا لتدفقات رؤوس الأموال المستدامة.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأنظمة الاقتصادية العالمية الأكثر ضعفًا، لا تكفي أي وعود بالتمويل. فما نحتاج إليه هو رأس المال المناسب للغرض والمؤسسات التي على استعداد للذهاب إلى حيث لا يرغب الآخرون. وهذا ما يفعله صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال كل يوم.





📍 زيمبابوي

التأثير

إنجاز أول صندوق طاقة متجددة في زيمبابوي: توفير 50 مليون دولار لتحقيق تحوّل أخضر عادل

ومن خلال التمويل المختلط، يتمكن صندوق REF Zimbabwe من تخفيف مخاطر المشروعات الناشئة، ودعم رواد الأعمال المحليين، ويسمح بوصول الطاقة إلى قطاعات الصحة والتعليم والزراعة. وهذه هي طريقة عمل الصندوق، فالأماكن التي يراها الآخرون مخاطرة، نراها نحن فرصة لإنشاء أسواق شاملة. يثبت صندوق REF Zimbabwe أن التغيير المنهجي ممكن حتى في البيئات المفككة.

يقوم صندوق الطاقة المتجددة في زيمبابوي (REF Zimbabwe)، بدعم من صندوق أهداف التنمية المستدامة (SDG) وبالتعاون مع منظمة اليونسكو والصندوق وبرنامج UNDP وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإنشاء سوق طاقة متجددة في مكان لا وجود لها به. ومع افتقار نصف السكان تقريباً إلى الكهرباء، يحقّز الصندوق الاستثمار في الحلول الصغيرة خارج نطاق الشبكة التي يغفلها الممولون التقليديون.



تعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة

«إذا كانت هناك مؤسسة مالية دولية تقدم قروضاً، ولكنها توفر الضمانات أيضاً، وكانت تلك الضمانات تسمح بجمع التمويل الخاص بتكلفة معقولة للبلدان النامية، فيمكننا مضاعفة الموارد المتاحة للبلدان النامية.»

— António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة في الحوار التفاعلي غير الرسمي حول تطبيق ميثاق الجمعية العامة المقبلة، الجلسة التاسعة والسبعون | 26 مارس 2025

الاستثمارية المتعددة الشركاء (MPTF Office)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

قام الصندوق بجمع 128 مليون دولار بالتعاون مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة في الفترة بين عامي 2022 و2024، وهي الثلاث سنوات الأولى من إطاره الاستراتيجي الحالي. وفي عام 2024 فقط، شارك الصندوق في 22 مبادرة مشتركة مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، وجمع 21 مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.

يسهم الصندوق في تقديم استجابة دولية أكثر تماسكاً وتأثيراً. واستكمالاً للجهود على مستوى السياسات باستخدام الأدوات المالية العملية، يساعد الصندوق في التأكد من توافق الاستثمارات مع الأولويات الوطنية وتحقيق نتائج ملموسة للمجتمعات.

يساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (الصندوق) في ضمان تقديم منظومة الأمم المتحدة للخدمات إلى أولئك الذين في أمس الحاجة إليها، من خلال دعم النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة التي لا تغفل عن أحد. في المشهد المالي الصعب اليوم، يقدم الصندوق حلولاً تساهم في توسيع نطاق وصول التعاون الإنمائي، مثل الضمانات والأدوات الأخرى التي تساعد في تقليل تكلفة التمويل بالنسبة للبلدان النامية.

وبفضل تفويضه المالي الفريد، يدعم الصندوق أقل البلدان نمواً بصفته مقدماً أولياً لخدمات رأس المال التحفيزي الميسر الذي يتحمل مخاطر الخسائر الأولى لتخفيف مخاطر الاستثمارات وتغيير سمات المخاطر للأسواق الناشئة في البلدان ذات الأوضاع الخاصة، مما يخلق ظروفًا لجذب القطاع الخاص فيما بعد بتمويلات واسعة النطاق.

بصفته منظمة مستقلة يستضيفها إداريًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يدخل الصندوق في شراكة وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما يشمل برنامج UNDP، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة للصناديق

تُعدّ هذه المبادرة نموذجًا يمكن تكراره في البلدان المشمولة بمحفظة الصندوق العالمي للشعاب المرجانية (GFCR)، بما في ذلك إندونيسيا وكينيا وفيجي والفلبين وجزر سليمان، مما يثبت أن الابتكار المالي الشامل يمكن أن يحفز ازدهار المجتمعات المحلية وحماية البيئة في آنٍ واحد.

ويمكن لضمان الاقتصاد الأزرق أن يُحدث تحولًا في المشهد المالي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات البحرية في بابوا غينيا الجديدة، إذ يتيح للمشروعات التي تُعدّ عالية المخاطر الوصول إلى حلول تمويلية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتها.



بابوا غينيا الجديدة

التأثير

تخفيف مخاطر التمويل لضمان الاقتصاد الأزرق في بابوا غينيا الجديدة: مليون دولار للمشروعات الصديقة للشعاب المرجانية

في بابوا غينيا الجديدة، يقوم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العالمي للشعاب المرجانية (الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) بإطلاق مرفق ضمان حافظة الاقتصاد الأزرق لمواجهة العوائق الرئيسية التي تعرقل نمو الاقتصاد الأزرق.

سيؤسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق حضانة لمؤسسات الاقتصاد الأزرق لتحسين أسباب المعيشة المستدامة من خلال المنح والمساعدة التقنية.

سيطور صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ضمان محفظة بقيمة مليون دولار مع مصرف Mama Bank لتخفيف مخاطر الإقراض وتوسيع نطاق التمويل الميسور للمؤسسات ذات الإمكانيات العالية ولكن ليس لديها رأس مال كافٍ، وإيلاء الأولوية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء، والتي تشارك في الأنشطة الصديقة للشعاب المرجانية، مثل تربية الأحياء المائية المستدامة والسياحة البيئية البحرية وإعادة تدوير المواد البلاستيكية.



الإطار الاستراتيجي

2029 - 2026

يعمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال حيث لا يستطيع التمويل التقليدي العمل.

يوظف الصندوق رأس مال تحفيزيًا قادرًا على استيعاب المخاطر في أسواق المراحل المبكرة وأسواق الميل الأخير، لابتاحة استثمارات لم تكن لتتحقق لولا ذلك. ومن خلال هذا الدور، يغيّر الصندوق التصورات المتعلقة بالمخاطر، ويبني سجلًا للأداء، ويهيئ الظروف اللازمة لتدفق مصادر تمويل أكبر حجمًا وأكثر اعتمادًا على الأسس التجارية. ولا يهدف الصندوق إلى توسيع نطاق رأس المال عند بلوغ الأسواق مرحلة النضج، بل إلى جعلها قابلة للاستثمار منذ البداية.

يركّز نموذج الصندوق على تمكين الأسواق من العمل من خلال:

- إثبات الجدوى وتمكين المؤسسات والمستثمرين المحليين من المشاركة.
- استهداف البيئات التي لا تزال في مراحلها المبكرة، حيث تبلغ المخاطر أعلى مستوياتها ويغيب الاستثمار.
- توظيف أدوات تحفيزية، تشمل القروض الميسرة والضمانات وهياكل التمويل المختلط.
- حشد رأس المال وتمهيد الطريق أمام التمويل واسع النطاق.

لا يتمثل الهدف في أن يحل الصندوق محل التمويل الخاص أو العام، بل في حشده وإطلاق إمكاناته.

نشجّع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال على مواصلة دعم أقل البلدان نموًا، بوصفه جهة توفر في المراحل المبكرة رأس مال تحفيزيًا وميسرًا يتحمل الخسائر الأولى، للحد من مخاطر الاستثمارات وتغيير مستوى مخاطر أسواق المراحل المبكرة في البلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما يهيئ الظروف لتوسيع نطاق التمويل من خلال مؤسسات تمويل التنمية وبنوك التنمية متعددة الأطراف.

- التزام إشبيلية، الفقرة 33 (م).

يستجيب الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال للفترة 2029-2026 مباشرة لهذه الدعوة.

امسح رمز الاستجابة السريعة أو انقر هنا لمعرفة المزيد.



مقابل كل دولار واحد نحفز 4 دولارات من التمويل العام والخاص.

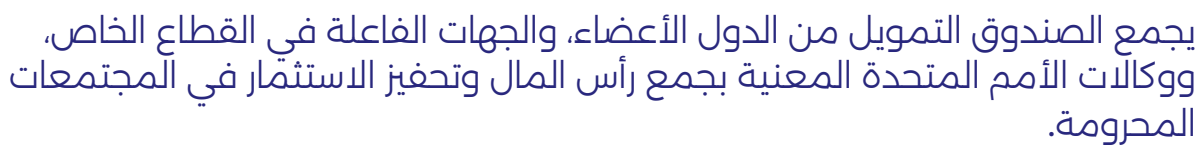
\$1
من رأس المال
المحفز \$4

نحن نحفّز

استثمارات عامة وخاصة واسعة النطاق في الأسواق المحرومة من الخدمات، بما في ذلك أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة.

استكشف قصص صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال من مختلف أنحاء العالم

المؤسسات والمنظمات غير الربحية



منظومة الأمم المتحدة

المؤسسات الشريكة الأخرى



تعرف على فريق قيادة الصندوق



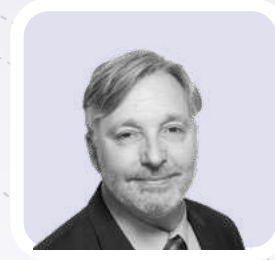
Mattias Granqvist
(السويد)
مستشار الهيكلية والضمانات



Ryno Byleveldt
(جنوب أفريقيا)
مستشار إدارة المحافظ الاستثمارية



Marjolaine Côté
(كندا)
مستشارة العلاقات الخارجية



Anders Berlin
(السويد)
مستشار التمويل الاستراتيجي



Xiang Yu
(الصين)
مستشارة خدمات التمويل المؤسسي



Alan Fox
(الولايات المتحدة الأمريكية)
كبير مستشاري الأثر والقياس والتحقق والتعلم (IMVL) (بالإنابة)



Lacy Kilrairie
(الولايات المتحدة الأمريكية)
رئيس الموارد البشرية



Mohammad Abbadi
(الأردن)
مستشار الهيكلية والأدوات المالية



Erika Antoine-Souklaye
(فرنسا)
مستشارة الاتصالات الاستراتيجية



John Cambiotis
(الولايات المتحدة الأمريكية)
رئيس وحدة التحول الرقمي والابتكار



Faten Bokri
(تونس)
رئيس وحدة دعم إدارة البرامج



Fabrizio Cometto
(فرنسا)
مستشار الخدمات الاستثمارية



Vera Kirienko
(قيرغيزستان)
مستشار ضمان العمليات وفعاليتها



Pradeep Kurukulasuriya
(Sri Lanka)
Executive Secretary



Alexander De Croo
(بلجيكا)
المدير العام



Mita Samani
(المملكة المتحدة)
المسؤول العالمي عن البرمجة الاستراتيجية، ورئيس شؤون الاستثمار (بالإنابة)



Astrid Couzian
(فرنسا)
رئيسة العمليات



Karen Vardanyan
(أرمينيا)
كبير موظفي الشؤون المالية



Srilata Kammila
(كندا)
رئيسة موظفي الاستثمار



Kenji Shundo
(اليابان)
رئيس إدارة المخاطر



Laura Munoz Perez
(إسبانيا)
قائدة فريق الاستثمار الإقليمي لمنطقتي غرب ووسط أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي



Omon Ukpoma-Olaiya
(نيجيريا)
قائدة فريق الاستثمار الإقليمي لمنطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والبلدان العربية



Maria Perdomo
(كولومبيا)
قائدة فريق الاستثمار الإقليمي لمنطقتي آسيا والمحيط الهادي

تهيئة أسواق المراحل المبكرة والأقل وصولاً إلى التمويل للاستثمار

نبذة عن صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال

يقوم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (الصندوق) بحشد وتحفيز زيادة تدفقات رأس المال للاستثمارات ذات الأثر في الأسواق عالية المخاطر، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبيئات الهشة. وبفضل جذب رأس المال من خلال نشر الأدوات المالية التي تستوعب المخاطر، والآليات، والاستشارات الهيكلية، يسهم الصندوق في خلق فرص العمل، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورضاء عادل. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، يعتمد الصندوق نهجاً يتسم بالسرعة والمرونة لتوفير حلول تمويل مختلط قابلة للتوسع؛ بهدف إحداث أثر منهجي وتمهيد المجال أمام التمويل التجاري ومؤسسات التمويل الإنمائي.